

الجرائم المتوحشة فى العراق

قراءة نفسية اجتماعية فى أسباب العنف والتحويلات القىمية

بقلم

الباحث أحمد نبيل الكنانى



مقدمة

شهد المجتمع العراقي خلال السنوات الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في جرائم اتسمت بدرجات عالية من القسوة والتفكك الأخلاقي، وأخذت تستحوذ على اهتمام الرأي العام لما تحمله من أنماط صادمة وغير مألوفة في الوعي الاجتماعي العراقي، فلم تعد الجرائم تقتصر على الاعتداءات الجنائية التقليدية، بل امتدت إلى جرائم هزت الضمير المجتمعي، كحالات قتل الأمهات لأبنائهن بالتعاون مع عشاقهن ثم التمثيل بالجثث أو تقطيعها، وجرائم قتل الزوجات لأزواجهن وإخفاء الجثث أو التخلص منها بطرائق بشعة بمساعدة شركاء غير شرعيين، وحوادث سرقة الأخ لأموال أخته أو الاعتداء عليها، فضلاً عن جرائم اغتصاب الأطفال من قبل أقارب يفترض أنهم مصدر للحماية والرعاية كالعم أو الخال، إضافة إلى جرائم قتل الأطفال وتعذيبهم بطرائق وحشية أثارت موجات واسعة من الغضب والاستنكار.

وقد شكلت هذه الجرائم صدمة عميقة للمجتمع العراقي، ليس فقط بسبب بشاعتها، بل لأنها وقعت داخل دوائر القرابة والأسرة التي كانت تمثل تاريخياً الحصن الأخلاقي والاجتماعي الأكثر صلابة، ولهذا بدت هذه الأفعال للكثيرين وكأنها "جرائم دخيلة" على البيئة العراقية التي عُرِفَتْ بتماسكها الأسري والعشائري والديني، وبمنظومة قيم تقوم على صيانة الروابط العائلية واحترامها.

غير أن القراءة العلمية لهذه الظواهر تكشف أن الجريمة ليست حدثاً منفصلاً عن المجتمع، بل هي انعكاس لتحولات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة يعيشها الإنسان، فالمجتمع الذي يتعرض لعقود طويلة من الحروب والعنف والإرهاب والفقر والفساد والتفكك الاجتماعي لا يخرج من تلك التجارب من دون آثار ممتدة، بل تنعكس نتائجها تدريجياً على أنماط السلوك والعلاقات الإنسانية ومستويات الضبط الأخلاقي. وعندما تتراكم الصدمات الجماعية مع ضعف المؤسسات التربوية والاجتماعية والقانونية، تزداد احتمالات ظهور سلوكيات منحرفة وجرائم تتجاوز حدود المألوف.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الجرائم ليس بوصفها حوادث فردية معزولة أو انحرافات شخصية فحسب، بل باعتبارها مؤشرات على أزمة أعمق تمس البنية النفسية والاجتماعية للمجتمع العراقي، وتستدعي قراءة علمية متأنية تبحث في أسبابها الحقيقية وتضع أسساً واقعية لمعالجتها والحد من أثارها المستقبلية.

المحور الأول: التحولات النفسية وأثرها في إنتاج العنف

إن الإنسان العراقي عاش خلال العقود الماضية تحت ضغوط نفسية هائلة نتيجة الحروب المتتالية والحصار والاحتلال والإرهاب والعنف الطائفي والانهيار الاقتصادي، وهي عوامل خلقت حالة من الإرهاق النفسي الجماعي، فالإنسان الذي يعيش طويلاً في بيئة مضطربة يفقد تدريجياً شعوره بالأمان والاستقرار، ويتحول القلق والخوف إلى جزء دائم من تكوينه النفسي.

ويرى علماء النفس أن التعرض المستمر لمشاهد الدم والعنف يؤدي إلى ما يسمى "التبذل العاطفي"، أي أن الإنسان يفقد تدريجيًا حساسيته تجاه الألم والموت، فيصبح العنف بالنسبة إليه أمرًا اعتياديًا لا يثير الصدمة كما في السابق، وهذه الحالة لا تعني أن الفرد يتحول مباشرة إلى مجرم، لكنها تُضعف الحواجز النفسية التي تمنع الإنسان من ممارسة العنف.

كما تفسر نظرية "الإحباط - العدوان" كثيرًا من الجرائم الحديثة، إذ إن الإنسان حين يعيش حالات متكررة من الفشل والبطالة والحرمان وفقدان الأمل، يتحول إحباطه الداخلي إلى غضب وعدوان قد يُفرغ ضد أقرب الناس إليه، ولهذا فإن بعض جرائم قتل الأزواج أو العوائل لا ترتبط دائمًا بدوافع عقلانية واضحة، بل بانفجارات نفسية تراكمت عبر سنوات من الضغط والقهر والعجز.

أما الجرائم الجنسية، خصوصًا الاعتداء على الأطفال، فإنها ترتبط أحيانًا باضطرابات نفسية وانحرافات سلوكية عميقة، فضلًا عن آثار الطفولة المضطربة والعنف الأسري والإهمال العاطفي، فالطفل الذي ينشأ في بيئة قاسية أو يتعرض لتحرش أو عنف، قد يحمل تشوهات نفسية تنعكس لاحقًا في سلوكه إذا لم يُعالج مبكرًا.

المحور الثاني: التفكك الاجتماعي وانهيار منظومة القيم

يُعد المجتمع العراقي من المجتمعات التي كانت تقوم على بنية تقليدية متماسكة نسبيًا، تعتمد على الأسرة والعشيرة والدين بوصفها مؤسسات للضبط الأخلاقي والاجتماعي، لكن التحولات العنيفة التي شهدتها العراق خلال العقود الأخيرة أدت إلى اهتزاز هذه المنظومة بشكل واضح.

وقد تحدث عالم الاجتماع إميل دوركايم عن مفهوم "الأنومي" أو الفوضى القيمية، وهي الحالة التي يفقد فيها المجتمع معايير الأخلاقية المستقرة بسبب التحولات الحادة، وهذا ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي، حيث بدأت الحدود بين المقبول والمرفوض تضطرب، خصوصًا مع ضعف سلطة القانون وتراجع دور المؤسسات التربوية والثقافية.

فبالأسرة العراقية، التي كانت تمثل الحاضنة الأساسية للتوازن النفسي، تعرضت لضغوط شديدة بسبب الفقر والبطالة والعنف الأسري والهجرة والانشغال الرقمي والحملات الموجهة وارتفاع معدلات الطلاق، وقد أدى هذا إلى ضعف الرقابة الأسرية وظهور أجيال تعاني من الفراغ العاطفي والاعتدال النفسي.

كما لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا معقدًا، فمن جهة أسهمت في كشف الجرائم وتسليط الضوء عليها، لكنها من جهة أخرى أسهمت في تطبيع العنف وتحويله إلى مادة استهلاكية يومية، فالتعرض المستمر لمشاهد الجرائم قد يفقد الإنسان حساسيته تجاه العنف، كما أن بعض الأشخاص أصبحوا يبحثون عن الشهرة أو إثبات الذات عبر السلوك الصادم.

المحور الثالث: المخدرات وتأثيرها في تصاعد الجرائم

أصبحت المخدرات خلال السنوات الأخيرة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، ليس فقط من الناحية الصحية، بل بوصفها عاملاً رئيسياً في تفكيك المجتمع وزيادة معدلات الجريمة. فالإدمان يؤدي إلى انهيار الضبط الأخلاقي وضعف السيطرة على الانفعالات، كما يدفع بعض المدمنين إلى ارتكاب جرائم من أجل الحصول على المال أو تحت تأثير المواد المخدرة نفسها، ولهذا فإن عدداً كبيراً من الجرائم الحديثة يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتعاطي والإدمان. كما أن انتشار المخدرات بين الشباب يعكس وجود فراغ نفسي واجتماعي عميق، لأن الإنسان الذي يشعر باليأس وفقدان المعنى يكون أكثر قابلية للهروب نحو الإدمان، ومن هنا فإن المخدرات ليست مجرد مادة كيميائية، بل مؤشر على أزمة أمل وهوية ومعنى داخل المجتمع.

المحور الرابع: ضعف الدولة وهيبة القانون

لا يمكن فصل تصاعد الجرائم عن ضعف الدولة ومؤسسات العدالة، فحين يشعر المواطن أن القانون ضعيف أو انتقائي، تتراجع هيبة الدولة ويزداد الشعور بالفوضى وعدم الأمان. لقد عاش العراق سنوات طويلة من الاضطراب الأمني وانتشار السلاح وضعف الثقة بالمؤسسات، وهو ما أسهم في خلق بيئة يشعر فيها بعض الأفراد بإمكانية الإفلات من العقاب، كما أن الفساد الإداري والسياسي أضعف ثقة الناس بالعدالة، وجعل كثيراً من المواطنين يشعرون أن الدولة عاجزة عن حمايتهم أو تحقيق الإنصاف. وفي علم الاجتماع، فإن ضعف القانون يؤدي تدريجياً إلى "توحش اجتماعي"، حيث يبدأ الأفراد بالاعتماد على العنف أو الانتقام أو القوة الشخصية بدل الاحتكام إلى المؤسسات الرسمية.

الاستنتاجات

1. الجرائم الحديثة في العراق ليست حوادث فردية معزولة، بل انعكاس لتحولات نفسية واجتماعية عميقة.
2. الحروب والعنف المستمر والإرهاب أسهمت في خلق صدمات نفسية جماعية داخل المجتمع العراقي.
3. التعرض الطويل لمشاهد الدم والعنف أدى إلى حالة من التبلد العاطفي وضعف الحساسية تجاه الجريمة.
4. الفقر والبطالة والإحباط وفقدان الأمل بالمستقبل عوامل تدفع بعض الأفراد نحو السلوك العدواني.
5. كثير من الجرائم الوحشية ترتبط بجذور نفسية واضطرابات داخلية تتجاوز الدافع الجنائي المباشر.
6. المجتمع العراقي يمر بحالة اضطراب قيمي نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية العنيفة.
7. ضعف الأسرة وتراجع دورها التربوي والرقابي أسهما في زيادة الهشاشة الاجتماعية والانحراف السلوكي.
8. الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ساهما أحياناً في تطبيع العنف وتحويل الجريمة إلى مشهد اعتيادي.
9. انتشار المخدرات أصبح من أخطر العوامل المؤدية إلى تصاعد الجريمة والعنف الأسري والمجتمعي.
10. الإدمان يؤدي إلى تعطيل الضمير الأخلاقي وزيادة الاندفاع والسلوك العدواني.

11. ضعف هيبة القانون وانتشار السلاح والفوضى الأمنية أسهما في زيادة التوحش المجتمعي.
12. فقدان الثقة بالمؤسسات والعدالة يولد الإحباط والعدوانية والشعور بانعدام الأمان.

التوصيات

إن مواجهة الجرائم الدخيلة في المجتمع العراقي لا يمكن أن تقتصر على الحلول الأمنية والعقوبات القانونية، لأنها نتاج تراكمات نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية معقدة خلفتها سنوات طويلة من الحروب والاضطراب والتفكك. لذلك فإن أي معالجة حقيقية تتطلب خطة شاملة ومتكاملة تستهدف الإنسان والمجتمع والمؤسسات معاً، وتقوم على الوقاية والإصلاح قبل الردع والعقوبة.

أولاً: العلاج النفسي والمجتمعي

1. إدخال الإرشاد النفسي بشكل إلزامي داخل المدارس والجامعات باعتباره جزءاً من النظام التربوي وليس نشاطاً ثانوياً، بهدف دعم الصحة النفسية للطلبة ومعالجة الانحرافات السلوكية مبكراً.
2. إنشاء مراكز دعم نفسي وأسري مجانية أو منخفضة الكلفة في جميع المحافظات، تقدم خدمات الاستشارة والعلاج والتأهيل للأفراد والأسر المعرضة للخطر.
3. تدريب المعلمين والمشرفين التربويين على مهارات الكشف المبكر عن الاضطرابات السلوكية والعنف الأسري والتعرض للإيذاء، وتحويل الحالات إلى جهات مختصة.
4. التعامل مع الإدمان بوصفه حالة مرضية نفسية واجتماعية تحتاج إلى علاج وتأهيل وإعادة دمج، وليس مجرد سلوك إجرامي يستوجب العقاب فقط.

ثانياً: إعادة بناء الأسرة

1. إطلاق برامج توعية وطنية شاملة تستهدف الأسرة العراقية حول أساليب التربية الحديثة، وإدارة الخلافات الزوجية، وحماية الأطفال من العنف والإهمال.
2. تقديم دعم اقتصادي مباشر للعوائل الفقيرة والهشة، باعتبار أن الفقر والحرمان من أهم العوامل المؤدية إلى التفكك الأسري والانحراف السلوكي.
3. معالجة مظاهر العنف الأسري من خلال تشريعات رادعة وخدمات حماية اجتماعية فاعلة، تضمن سلامة الأطفال والنساء وكبار السن داخل الأسرة.
4. تعزيز ثقافة الحوار داخل الأسرة عبر برامج إعلامية وتربوية، تشجع على التواصل الإيجابي بين الآباء والأبناء وتقلل من القطيعة النفسية داخل البيت.

ثالثاً: إصلاح المؤسسة التربوية والتعليمية

1. إعادة المدرسة إلى دورها التربوي والأخلاقي إلى جانب دورها التعليمي، بحيث تكون بيئة لبناء الشخصية وليس فقط لتلقين المعرفة.
2. إدخال مناهج متخصصة في التربية النفسية والاجتماعية، تشمل مهارات إدارة الغضب، وحل النزاعات، والتفكير الأخلاقي، والتعامل مع الضغوط.
3. تعزيز الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية داخل المدارس، لما لها من دور في تفريغ الطاقة السلبية وتوجيه السلوك نحو الإبداع والانضباط.
4. وضع برامج صارمة لمكافحة التنمر والعنف داخل البيئة المدرسية، مع توفير آليات حماية نفسية للطلبة المعرضين للإيذاء.

رابعاً: مكافحة المخدرات والآفات الاجتماعية

1. تنفيذ حملات أمنية واستخبارية دقيقة لضرب شبكات تهريب وتوزيع المخدرات المنظمة، باعتبارها أحد أخطر مصادر الجريمة الحديثة.
2. إنشاء مراكز علاج وتأهيل متخصصة في جميع المحافظات، تقدم برامج علاج نفسي وسلوكي وإعادة دمج اجتماعي للمتعافين من الإدمان.
3. توفير بدائل اجتماعية واقتصادية للشباب من خلال مشاريع تشغيل وفرص عمل، للحد من الفراغ الذي يدفع نحو التعاطي والانحراف.
4. إطلاق حملات توعية علمية مستمرة في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام، تركز على مخاطر الإدمان وآثاره على الفرد والأسرة والمجتمع.

خامساً: تعزيز هيبة القانون والدولة

1. تسريع الإجراءات القضائية وضمان العدالة الناجزة، بما يعزز ثقة المواطن بالقضاء ويحد من الشعور بالإفلات من العقاب.
2. مكافحة الفساد الإداري والسياسي باعتباره أحد الأسباب غير المباشرة لتفكك منظومة العدالة وضعف الثقة بالمؤسسات.
3. تشديد العقوبات على الجرائم الوحشية التي تمس حياة الإنسان وسلامة المجتمع، مع ضمان العدالة وعدم الانتقائية في التطبيق.
4. منع أي تدخلات سياسية أو اجتماعية أو عشائرية تؤثر في استقلالية القضاء أو تعطل مسار العدالة.

خاتمة

إن الجرائم الصادمة التي يشهدها العراق اليوم ليست مجرد انحرافات فردية معزولة، بل هي انعكاس لتحولات نفسية واجتماعية عميقة عاشها المجتمع عبر عقود من الحروب والعنف والاضطراب والانهيار الاقتصادي. فالإنسان حين يفقد الأمان والاستقرار والأمل، تبدأ داخله الحواجز الأخلاقية والنفسية بالتآكل تدريجيًا، ويصبح المجتمع أكثر هشاشة وقابلية للعنف والتفكك.

ومع ذلك، فإن المجتمع العراقي ما يزال يمتلك عناصر قوة مهمة، مثل الترابط العائلي والذاكرة الاجتماعية والتدين الشعبي وروح التكافل، وهي عناصر قادرة على إعادة بناء التوازن إذا توفرت دولة عادلة ومؤسسات تربوية وثقافية ونفسية فاعلة، فالمجتمعات لا تنهار فجأة، لكنها تحتاج دائمًا إلى مشروع يعيد للإنسان شعوره بالكرامة والمعنى والأمل، لأن بناء الإنسان هو الطريق الحقيقي لحماية المجتمع من الجريمة والتوحش والانهيار.

تأسس مركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية في بغداد بموجب شهادة التسجيل الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء -دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة (1J775330) بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٢، وهو مركز علمي بحثي يهتم بإجراء الاستطلاعات والدراسات الميدانية فضلاً عن إعداد الأوراق البحثية والمقالات حول قضايا الحياة المجتمعية للأسرة والمواطن، والدولة بمؤسساتها المختلفة.

- لا يجوز نشر أي من إصدارات المركز ونتائجته العلمية الا بموافقة خطية صريحة ويمكن الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز الفيز العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية

للتواصل

00964- 7710122232



Alfaydhcenter2011@gmail.com



www.al-faydh.com



العراق - بغداد - الكرادة

